مؤشرات البورصة تستعيد لونها «الأخضر».. و«العام» يرتفع 52.3 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 52ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5447ر16 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر97 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 445ر6 مليون سهم تمت عبر 14292 صفقة نقدية بقيمة بلغت 72ر3 مليون دينار كويتي (نحو 253ر05 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4332ر43 نقطة بنسبة صعود 0ر08 بلغت في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 302ر5 مليون سهم تمت عبر 7089 صفقة نقدية بقيمة 15ر7 مليون دينار (نحو 54ر95 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 75ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6009ر90 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 143ر08 مليون سهم تمت عبر 7203 صفقات بقيمة 56ر5 مليون دينار (نحو 197ر7 مليون دولار).

بدوره انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 15ر2 نقطة ليبلغ مستوى 4372ر51 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 247ر9 مليون سهم تمت عبر 5183 صفقة نقدية بقيمة 13ر06 مليون دينار (نحو 45ر6 مليون دولار).

وكانت شركات (م الأعمال) و(المساكن) و(النخيل) و(العيد) الأكثر ارتفاعا أما شركات (المستثمرون) و(أعيان) و(أهلي متحد) و(م الأعمال) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ثريا) و(رماية) و(قيوين أ) و (تحصيلات) الأكثر انخفاضا.

جلسة «خضراء» للبورصة

عمومية «شمال الزور» توافق على توزيع 25 فلساً للسهم أرباحاً نقدية عن 2019

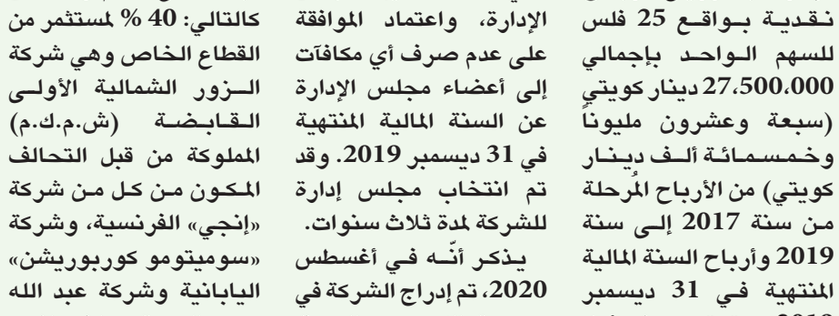
شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه

عقدت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك.ع. اجتماع الجمعية العامة السنوية السادسة، الذي تم فيه موافقة مساهمي الشركة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلس للسهم الواحد بإجمالي 27،500،000 دينار كويتي (سبعة وعشرون مليوناً وخمسمائة ألف دينار كويتي) من الأرباح المُرحلة من سنة 2017 إلى سنة 2019 وأرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وتعتبر هذه أول عملية توزيع أرباح تقوم بها الشركة.

وأيضاً وافق مساهمو الشركة على استقطاع نسبة 10 % للاحتياطي القانوني بمبلغ إجمالي قدره 1،311،849 د.ك (يمثل مبلغ 1،230،123 د.ك الوارد بالبيانات المالية وتعديل إضافي بمبلغ 81،726 د.ك عن السنوات السابقة). وتم مناقشة تقرير المزايا والمبالغ التي حصل عليها مجلس الإدارة، واعتماد الموافقة على عدم صرف أي مكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وقد تم انتخاب مجلس إدارة للشركة لمدة ثلاث سنوات.

يذكر أنه في أغسطس 2020، تم إدراج الشركة في بورصة الكويت – السوق الأول – لتكون أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجه في بورصة الكويت. وقد جاء ذلك بعد نجاح عملية توزيع الأسهم على المواطنين الكويتيين بنسبة 50 % من أسهم رأس مال الشركة في نوفمبر 2019، أما نسبة الـ 50 % المتبقية من أسهم الشركة فهي مملوكة من قبل القطاع العام والخاص كالتالي: 40 % لمستثمر من القطاع الخاص وهي شركة الزور الشمالية الأولى القابضة (ش.م.ك.م) المملوكة من قبل التحالف المكون من كل من شركة «إنجي» الفرنسية، وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية وشركة عبد الله حمد الصقر وإخوانه. وتمتلك الدولة حصة قدرها 10 % (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بنسبة 5 % والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5 %).

«صندوق النقد العربي»: تحسن الكفاءة التشغيلية ينعكس إيجاباً على تخفيض مخاطر الائتمان

- مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي تُمثل أبرز محددات نسبة القروض غير العاملة
- تغيير أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لا يؤثر بشكل معنوي على نسبة هذه النوعية من القروض
- تحسن النشاط الاقتصادي يساهم في خفض معدلات التعثر
- فرص كبيرة للاستفادة من صناعة المعلومات الائتمانية لتعزيز إدارة مخاطر الائتمان

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد نشاط الدراسات والبحوث بهدف دعم السلطات المالية في الدول العربية في قضايا تطوير القطاع المالي ذات الأولوية، أصدر الصندوق في إطار «سلسلة دراسات تطوير القطاع المالي» دراسة حول «محددات نسبة القروض غير العاملة في القطاع المصرفي في الدول العربية». تهدف إلقاء الضوء على محددات جودة الأصول كأحد المؤشرات الهامة للمتانة والسلامة المصرفية، كما تُقدم إطاراً تحليلياً للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يُسهم في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي.

بحثت الدراسة في العوامل المؤثرة في نسبة القروض غير العاملة لخمسة عشر دولة عربية. بناءً على الأدبيات السابقة، تم تحديد المتغيرات التي من المُمكن أن تؤثر على نسبة القروض غير العاملة من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات تتعلق بالقطاع البنكي نفسه، والسياسة النقدية والصناعة المصرفية، والاقتصاد الكلي. بينت النتائج في هذا الصدد أن المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي هي الأكثر تأثيراً على نسبة القروض غير العاملة، حيث أن التأثير المعنوي الموجب لنسبة كفاية رأس المال يؤكد ما أشارت إليه الدراسات السابقة، من أن ارتفاع كفاية رأس المال يرتبط عادة بارتفاع المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص، كما بينت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم البنك ونسبة القروض غير العاملة، يُمكن تفسيرها أن البنوك الكبيرة تتسم معاملاتها بدرجة مخاطر أعلى مقارنة بالبنوك الصغيرة.

من جانب آخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة سالبة بين معدل العائد على الموجودات ونسبة القروض غير العاملة، الأمر الذي يعكس أهمية الكفاءة التشغيلية في خفض مخاطر الائتمان، حيث من المعروف أن معدل العائد على الموجودات يشير بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

من ناحية أخرى، فيما يخص متغيرات الصناعة المصرفية والسياسة النقدية، لم تظهر الدراسة وجود أثر معنوي لسعر فائدة إقراض ما بين البنوك على نسبة القروض غير العاملة. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية، بينت الدراسة أن تحسن النشاط الاقتصادي يساهم في خفض معدلات التعثر.

أخيراً، أوصت الدراسة بالعمل على الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي مما يؤثر بشكل إيجابي على تخفيض القروض المتعثرة. كما أكدت على أهمية تعزيز إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر بصورة عامة في القطاع المصرفي، حيث من المتوقع أن يساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تعزيز إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.

كما أوصت الدراسة بأهمية بناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي لتعزيز فرص الاستفادة من صناعة المعلومات الائتمانية في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان في البنوك، من خلال تمكين البنك من إجراء تقييم دقيق للعملاء قبل منح الائتمان.

صندوق النقد العربي

«أسواق المال» تصدر قرارات تأديبية ضد «آبار» و«البيت»

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية عن صدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة أمس الخميس، ضد إدارة كل من شركتي برقان لحفر الآبار و بيت الأوراق المالية. وقالت الهيئة في بيان صحفي إن قرار مجلس التأديب أصدر قراراً ضد محمد عبد الرحمن المشعل، رئيس مجلس إدارة «آبار»، وذلك لمخالفة خاصة بعدم قيامه بعقد العمومية السنوية خلال شهرين من تاريخ قيام الشركة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية للهيئة، حيث أفصحت بتاريخ 30 يونيو 2019، إلا أنه لم تعقد العمومية السنوية إلا بتاريخ 31 أكتوبر 2019.

وصدر القرار ضد المشعل بـ«إنذار المشكو في حقه من مغبة مخالفة القانون مستقبلاً لعدم دعوته الجمعية العامة للانعقاد خلال شهرين من الإفصاح عن البيانات المالية».

كما أصدر مجلس التأديب التابع للهيئة قراراً ضد كل من: شركة بيت الأوراق المالية ككيان قائم، وإبراهيم يوسف فهد الغانم بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة، وفهد فيصل بودي بصفته الرئيس التنفيذي.

وأوضحت الهيئة أن القرار جاء بسبب عدم قيام «البيت» بتزويد الهيئة بسياسات وإجراءات نشاط إدارة المحافظ والوساطة في شراء وبيع الأوراق المالية مقابل عمولة أو أجر التي تم اعتماد آخر تحديث لها في اجتماع مجلس الإدارة رقم (01/2018) المنعقد في تاريخ 27 فبراير 2018. وكذلك لعدم قيام «البيت» بتفصيل المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من مبالغ ومنافع ومزايا، والاكتفاء بذكر إجماليات المبالغ الممنوحة لمجلس الإدارة واجمالي المبالغ التي تم منحها الإدارة التنفيذية على شكل شرائح (نوع المكافأة)، ولم تقم بالتفصيل بقيمة المكافآت التي تحصل عليها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

وبالنسبة لرئيس مجلس إدارة «البيت»، إبراهيم الغانم، أوضحت الهيئة أن قرار مجلس التأديب الذي تم قيده بالمخالفة ضده جاء بسبب عدم قيامه بتوجيه دعوات لانعقاد اجتماعات المجلس العادية خلال سنة 2019 حتى تاريخ انتهاء التفتيش، وكذلك عدم قيامه بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس معززاً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من اجتماعات المجلس.

أما الرئيس التنفيذي لـ«البيت»، فهد بودي، فقالت الهيئة في البيان أن قرار مجلس التأديب ضده جاء بسبب عدم قيامه بصفته بالالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة، وذلك عن طريق قيام مسؤول إدارة المخاطر لدى الشركة بالأعمال الخاصة بمسؤول المطابقة والالتزام، وفقاً لسياسات وإجراءات الداخلية للشركة. كذلك قيدت الهيئة المخالفة ضد بودي بسبب عدم قيامه بالتعهد لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، واكتفت الشركة بتقديم تعهدات كتابية من قبل المراقب المالي والرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة، وذلك خلال السنوات المالية 2017 و2018 و2019.

وجاء قرار مجلس التأديب التابع للهيئة في المخالفات السابقة ضد «البيت» ورئيس مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي على النحو التالي: «تغريم الشركة المخالفة الأولى ألف دينار عن كل مخالفة من المخالفات الخمس المسندة إليها على النحو المبين بالأسباب، وإنذار المشكو في حقهما الثاني والثالث (الغانم) و(بودي) من مغبة مخالفة القانون مستقبلاً».

«المركزي» يؤكد ضرورة توطين الوظائف بالبنوك

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تنمية الفرص الوظيفية في القطاع المصرفي أمام الكفاءات الوطنية عقد بنك الكويت المركزي اجتماعًا مع البنوك المحلية، لتأكيد الاهتمام بالعمالة الوطنية في القطاع المصرفي والتباحث حول أهمية توطين الوظائف في هذا القطاع، والعمل على زيادة تواجد الكفاءات الوطنية على جميع المستويات الوظيفية في القطاع المصرفي.

جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن الاجتماع عُقد بحضور الرؤساء التنفيذيين والمديرين العامين للموارد البشرية في البنوك المحلية، وتناول النقاش السبل أمام تنمية فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع المصرفي بوصفه أكبر موظف للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وذلك من خلال زيادة نسب التوطين في القطاع عمومًا وكذلك تعزيز حضور الكفاءات الوطنية في الوظائف العليا في البنوك، والتأكيد على ضرورة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية لتولي الوظائف في جميع المستويات الإدارية، إلى جانب فتح المجال أمام جميع الفئات والتخصصات التي يحتاجها القطاع وتقليل الاعتماد على الشركات المتخصصة في توفير العمالة لسد الحاجة داخل القطاع في أضيق الحدود.

وتطرق الاجتماع إلى ما حققته البنوك المحلية من نسب توطين تزيد على النسبالتي يحددها القانون والقرارات الصادرة في هذا الشأن، وأكد بنك الكويت المركزي على ضرورة الالتزام النوعي في تطبيق تلك القوانين والقرارات، مشددًا على المسؤولية الوطنية والاجتماعية للقطاع المصرفي في تحقيق الأمن الاجتماعي ودعم جهود الحكومة لتوفير فرص العمل للعمالة الوطنية، وأن يكون القطاع المصرفي رائداً في هذا المجال ومثالاً يحتذى لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتناول الاجتماع مناقشة بعض التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي تطلب الاجتماع والتأكيد على مراجعتها مع البنوك المحلية.

جانب من الاجتماع